التقريـر الإقتصـادي المشترك:
الملامح الرئيسية والمرتكزات [1]

يسرني أن التقي معكم اليوم لإلقاء بعض الضوء على أهم الملامح الرئيسية لما تضمنه تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة من إجراءات لتنشيط الحركة الإقتصادية، وبـصفة خاصة الجزء الثالث من التقرير المتعلق بتطوير فاعلية برنـامج تـسوية التـسهيلات الإئتمانية الصعبة، وذلك ضمن توجه يهدف إلى الإجابة عـن مـا قـد يثـور مـن إستفسارات حول بعض الجوانب المتعلقة بهذا التقرير.

لقد إتخذت الإدارة الإقتصادية في البلاد، ومنذ مطلع الثمانينيات، سلسلة من الإجراءات والسياسات التي إستهدفت تعزيز الثقة في الأوضاع الإقتصادية وحماية الصرح الإقتصادي مما تعرض له من سلبيات بفعل مؤثرات داخلية وخارجية، كما كرست الإدارة الإقتصادية جهوداً ملموسة من أجل دفع الإقتصاد الكويتي خارج دائرة الركود والتباطؤ ، سواء كان ذلك من خلال تطبيق سياسة إنفاق عام داخلي تتلاءم مع المستجدات المحلية والمتغيرات التي أثرت في حجم الإيرادات العامة، أو من خـلال إستمرار البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية من أجل تحقيق الإستقـرار فـي السوق النقدي والإستقرار النسبي في سعر صرف الدينار، إضافة إلى تكريس جهـوده في مجال الرقابة المصرفية من أجل حماية الجهاز المصرفي وصيانة النظام النقـدي والمالي بصفة عامة.

---

[1] ألقيت في يوم ١٥ من شهر يناير عام ١٩٩٠ في الكويت، بمناسبة المحاضرة التي نظمتها كليـة التجـارة والإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الكويت.

وإن كان الإقتصاد الكويتي قد شهد نوعاً من التحسن في معدلات أدائه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بفضل الكثير من الإجراءات التي إستهدفت تعزيز النشاط الإقتصادي، إلا أن مثل هذا التحسن لم يكن بتلك المعدلات والنوعية التي تتطلع إليها الإدارة الإقتصادية في البلاد وتصبو إلى تحقيقها.

وتأكيداً على ضرورة وضع الإقتصاد على مسار نمو ثابت يستند إلى تشخيص واقعي للوضع الإقتصادي الراهن، ويأخذ في الإعتبار التوجهات الإقتصادية المرغوبة لمسيرة الإقتصاد الكويتي إنطلاقاً من رؤية تضع المصلحة الإقتصادية العامة فوق كل الإعتبارات، جاء الإجتماع الذي دعا إليه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله والذي عقد في قصر الشعب يوم ١٩٨٩/١/٣٠، مبلوراً ما لدى الحكومة من إهتمامات صادقة ورغبة جادة نحو ضرورة سرعة التحرك لتحقيق هذه الأهداف.

ومن هذا المنطلق جاء تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة ليمثل ثمرة جهد مشترك لتعاون بَنَاء فيما بين الحكومة والقطاع الخاص، وذلك بما تضمنه التقرير من توصيات شاملة حول الأسلوب المقترح لسير الإقتصاد الكلي وتوجهاته في ضوء الوضع الإقتصادي الراهن، وإستناداً إلى تجارب الماضي وتطلعات المستقبل. ولعله من الضروري أن أشير بصورة عابرة في هذا المجال إلى أن جهود اللجنة المشتركة، وخلال الإجتماعات التي عقدتها خلال النصف الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٨٩، قد إنصبت على مناقشة ومراجعة كل من التقرير المقدم من الحكومة، والذي تم الإنتهاء من إعداده خلال شهر يونيو عام ١٩٨٩، والتقرير المقدم من غرفة تجارة وصناعة الكويت، والذي تم رفعه إلى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله خلال النصف الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٨٩. ويتصف التقريران المذكوران بالتفصيل والشمولية، حيث إستغرق التحضير لهما وإعدادهما وقتاً مطولاً يعود لبداية عام

١٩٨٩، إضافة إلى أن تقرير الغرفة قد تم إعداده بالإستعانة بتقارير فرق عمل شكلت لبحث أوضاع القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة. وقد لاحظنا كأعـضاء فـي اللجنة المشتركة وجود إتفاق واضح في الرأي فيما بين توصـيات تقريـر الحكومـة وتوصيات تقرير الغرفة، الأمر الذي كان له أثر ملموس في سرعة إعـداد التقريـر الموحد. من جانب آخر، فقد رأينا في اللجنة المشتركة أن يـأتي التقريـر المـشترك متضمناً الأفكار الرئيسية للتوصيات المقترحة ودون ضرورة للدخول فـي الجوانـب الوصفية لتنفيذها، بإعتبار أن ذلك يمثل نواحي إجرائية تقوم بهـا الجهـات المعنيـة بالتنفيذ.

ولقد ناقش مجلس الوزراء الموقر تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة بصورة تفصيلية خلال جلسة إستثنائية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥، حيث تم في ضوء ذلك إصدار قرار مـن رئيس مجلس الوزراء الموقر بشأن تشكيل لجنة لمتابعة إجـراءات تنـشيط الحركـة الإقتصادية، تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة لتنشيط الحركة الإقتـصادية فـي ضوء تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وقـد تم نشر النص الكامل لتقرير اللجنة الإقتـصـادية المـشتركة فـي الـصحف المحليـة الصـادرة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧. ومنذ أن تم نشر التقرير ونحن مهتمـون برصـد ردود الفعل لما تضمنه من مقترحات وتوصيات. وقد أسعدنا ما لاحظناه من ردود فعل إيجابية جاءت في صورة تعليقات متعددة من مستويات وفعاليات إقتـصادية مختلفـة ومتباينة. وإسمحوا لي أن أسارع إلى القول: إن سعادتنا لما لمسناه مـن ردود فعـل إيجابية لم تكن نابعة من مديح أو ثناء كنا نتطلع إليه وننتظره من وراء هذا التقريـر، ولكـن منبـع سعادتنا هو ما ولدته لدينا هذه الردود الإيجابية من يقين وطمأنينة مـن وجود تقبل وإستعداد لدى مختلف الفعاليات الإقتصادية في البلاد للبدء فـي التحـرك والعمل إنطلاقاً من شعور بالثقة والتفاؤل في مقدرة إقتصادنا على أن يتبـوأ مكانتـه

المنشودة التي تؤهله لتحقيق معدلات نمو مطردة، وتؤكد ما لدى إقتصادنا من قـدرات كامنة قادرة على دفعه في طريق التقدم والإزدهار.

ومن خلال متابعتنا لردود الفعل المختلفة على محتوى التقرير، لاحظنا أن الجوانـب التي يمكن إيضاحها حول ما تناوله التقرير من توصيات يمكن حصرها تحت ثلاثـة موضوعات أساسية: الأول منها يمثل تـساؤلات حـول التوجهـات التنمويـة لهـذه المقترحات، والثاني منها يتعلق بملاحظات حول المقترحات الخاصة بتطوير فاعليـة برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، والثالث منها، وهو الأهم، يمثل تأكيـدات واضحة حول ضرورة تنفيذ توصيات التقرير ومقترحـاته وإفـراغ مـضامينه فـي خطوات تنفيذية.

أولاً: حول الموضوع الأول، والمتعلـق بالتوجهـات التنمويـة لتوصـيات التقريـر ومقترحاته، يلاحظ أن التقرير المشترك وإن جاء حـاملاً لعنـوان " إجـراءات مقترحة لتنشيط الحركة الإقتصادية"، بيد أن واقع الأمر يكشف عن أن التوصيات الواردة تتناول معالجة الأوضاع الإقتصادية من خلال العمل على عـدة محـاور يعتبر التوجه التنموي طويل الأمد واحداً منها. ولعل ما جاء تحت الجزء الخاص بالتوصيات والمقترحات الأساسية يعتبر خير مؤشر على ذلك، سيما وأنه يتبـين بوضوح أن معظم هذه التوصيات تدور حول التصدي لما يواجهه الإقتصاد مـن مشاكل ناجمة عن معوقات هيكلية ومؤسسية وقانونية. وأذكر، على سبيل المثال لا الحصر، التوصيات المتعلقة بتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي بما في ذلك نقل بعض الأنشطة إليه من القطاع العام، وبناء الإنـسان الكـويتي، والإهتمام بالتطوير والتنمية الإدارية والنظم التعليمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل، وتحديث القوانين والتشريعات، ومعالجة عجز الميزانية العامة للدولة.

بل ويلاحظ أن التقرير قد نص صراحة عند مناقشته للتوصـيات والمقترحـات الأساسية، أن هذه التوصيات هي مما ينسجم مع التوجهات الإقتصادية للدولة ومع الإستراتيجية الإنمائية بعيدة المدى ودراسة تعديل المسار الإقتصادي، وبما ينسجم أيضا مع أهم التوصيات الواردة في تقرير لجنة تنشيط الحركة الإقتـصادية فـي الكويت الصادر في شهر فبراير من عام ١٩٨٥. كذلك يبدو التوجـه التنمـوي طويل الأمد واضحاً من خلال بعض التوصيات الواردة تحت تنشيط القطاعـات الإقتصادية، من ذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً، التوصية المتعلقة بإتخـاذ قـرار إستراتيجي حول إقامة صناعة في الكويت، بما في ذلك إنشاء هيئة عامة للتصنيع والتكنولوجيا. كذلك فإن الكثير من التوصيات المتعلقة بتنشيط قطاعات إقتصادية معينة، وإن كانت تعتبر من الإجراءات التي من شأنها تحسين مستويات أداء هذه القطاعات في المدى القصير، إلا أن الكثير منها يعكس توجهاً لإجراء تغييـرات في الخصائص الهيكلية والسلوكية للإقتصاد الكويتي. وقـد كان التقرير واضحاً في تأكيداته على أهمية التوجهات التنموية طويلة الأمـد، سـواء فـي مـستهل توصياته أو في خاتمتها.

وإضافة إلى التوجهات التنموية التي تضمنها التقرير الإقتصادي المشترك، فقـد تضمن التقرير توصيات ومقترحات واضحة ومحددة في شأن تنـشيط وتحـسين أداء مختلف القطاعات الإقتصادية، مثل قطاع التجارة، وقطاع المقاولات، وقطاع العقارات، وقطاع المال وسوق الأوراق المالية، وقطاع الصناعة، إضـافة إلـى النشاط الفندقي وأنشطة بعض قطاعات الخدمات. وقد كانت هناك درجة واضحة من التركيز على أهمية تطوير الأداء في سوقي الأسهم والعقار بصفتهما قطاعين

أساسيين بالنسبة للإقتصاد الكويتي، إضافة إلى إعطاء إعتبارات رئيسية لتنـشيط قطاع التجارة بصفته أحد الأنشطة التقليدية، مع الإهتمام أيضاً بتطـوير قطـاع الصناعة من منطلق توجهات تنموية. هذا ولن أتعـرض لتفاصـيل المقترحـات والتوصيات التي تناولها التقرير من أجل تحسين القطاعات الإقتصادية المختلفة، وذلك لإيجاد المجال لمناقشة أكثر تفصيلاً للمقترحات المتعلقة بتطـوير فاعليـة برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، وهي الجانب الـذي يخـص البنـك المركزي مما تضمنه التقرير المشترك من توصيات مختلفة.

ثانياً: حول الموضوع الثاني، والمتعلق بمقترحات تطـوير فاعليـة برنـامج تـسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، أود أن أوضح أولاً أنه وفي ضوء قناعـة اللجنـة المشتركة بما حققه برنامج التسويات، من إيجابيات مختلفـة علـى الـصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وهي جوانب واضحة في التقرير المشترك وإن كانت قد دونت بإيجاز، فقد رأينا أن نطرح بعض المقترحات لتطـوير فاعليـة برنـامج التسويات، وذلك ضمن مرحلة جديدة من مراحل التطبيق التي من شأنها إعطـاء البرنامج قوة دفع أكبر نحو الإسراع في حل مشكلة المديونيات، ودون أن يترتب على هذه الإجراءات التطويرية خروجاً عن إطار عمل البرنـامج والمرتكـزات الرئيسية التي قام عليها. وسأتناول فيما يلي بصورة مـوجزة أهـم التوصـيات الواردة في هذا الشأن لتبيان الأمور التي كانت محلاً للإعتبار عند طـرح هـذه المقترحات، وكذلك إيضاح بعض جوانب عملها بما في ذلك الرد على ما أثيـر وما قد يثور من تساؤلات بشأنها:

١- جاءت التوصية المتعلقة بمعالجة مديونيات العملاء لغاية ٢٥٠ ألف دينـار فـي ضوء ما كشفت عنه بيانات متابعة منجزات البرنامج من أن عدد العملاء الذين لا

تتجاوز مديونية العميل الواحد منهم هذا المبلغ يصل إلى ٦٨١عميلاً، وهـو مـا يشكل نسبة ٥٤% من مجموع عدد العملاء الخاضعين للبرنامج كما في منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٨٩، وعددهم ١٢٦٠ عميلاً. وفي الوقت ذاته لاحظنـا أن إجمالي مديونية هؤلاء العملاء تصل إلى حوالي ٥٥ مليون دينار، مشكلة بـذلك نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢,٥% من إجمالي مديونية العملاء الخاضعين للبرنـامج في ذلك التاريخ والبالغ مقدارها حوالي ٢٢٠٠ مليـون دينـار. وإضـافة إلـى التضاؤل النسبي في حجم هذه المديونية، فإن حوالي ١٥ مليون دينار منها هـو مقابل ضمانات، الأمر الذي يعني أن رصيد المديونية القابل للإسقاط سيكون فـي حدود ٤٠ مليون دينار. وجدير بالذكر أن هذه المديونية تخص جميـع البنـوك المحلية، سواء كانت بنوك فائض أو بنوك عجز، الأمر الذي يلاحظ معـه أنـه سيكون في مقدور البنوك شطبها بسهولة من خلال ما لـديها مـن مخصـصات متوافرة فعلاً. ولذلك رأينا أن معالجة هذه الشريحة من المديونيات ينطوي علـى نواحي إيجابية فيما يتعلق بتطوير فاعلية برنامج تـسوية التـسهيلات الإئتمانيـة الصعبة، سيما وأن معالجة هذه المديونيات ستؤدي إلى إزاحة أعباء كبيرة عـن كاهل البنوك في مجال متابعة أوضاع هذا العدد من العملاء، مما سيعطي البنوك مجالاً أوسع للتفرغ لأنشطتها الأساسية، وتركيزاً أفضل في متابعة مديونيات كبار العملاء. وجدير بالذكر أن معالجة مديونيات هذه الشريحة من العملاء ستتم وفقاً لإطار عمل برنامج التسويات ومرتكزاته الأساسية، وبصفة خاصة مـن حيـث الكشف عن أوضاع هؤلاء العملاء والتأكد من صحة البيانات المالية التي ستعتمد كأساس لإبرام هذه التسويات. وقد سبق أن صرحت قبل فترة عن الخطوط العامة للضوابط التي قام البنك المركزي بوضعها لإبرام هذه التسويات. وإضافة إلى أن الدخول في هذه التسويات قد ترك لخيار العملاء، كذلك فقد أعطي الحـق لمـن يرغب من العملاء الذين تزيد مديونيتهم عن ٢٥٠ ألف دينار الإستفادة من شروط

هذه التسويات إذا ما قاموا بتخفيض مديونيتهم إلى حدود لا تزيد عن ٢٥٠ ألـف دينار، سواء تم هذا التخفيض من خلال دفع الفرق نقداً أو تقديم أصول أخرى، أو من خلال تحميل هذا الفرق على حساب كفيل أو كفلاء مليئين.

٢- وحول التوصية المتعلقة بفتح باب التسويات الفورية أمام بقية عمـلاء البرنـامج الذين تزيد مديونيتهم عن ٢٥٠ ألف دينار، فقد بين التقرير المشترك بوضوح أن مثل هذه التسويات، والتي ستتم في مرحلة لاحقة، ستكون وفقاً لضوابط ومعايير يضعها البنك المركزي، منها الكشف عن أوضاع العملاء والتأكـد مـن صـحة بيانات مراكزهم المالية قبل إبرام هذه التسويات، وكذلك وضـع المخصـصات المتوافرة لدى البنوك وغير ذلك من الضوابط التي تجعل هذه التسويات تتم واقعياً بما يتماشى مع مرتكزات برنامج التسويات وإطار عمله.

وخلافاً لتسوية المديونية لغاية ٢٥٠ ألف دينار، يلاحظ أن تسوية المديونيات التي تزيد عن ٢٥٠ ألف دينار ستكون مشروطة بعملية كشف مسبقة عـن أوضـاع هؤلاء العملاء للتأكد من صحة وسلامة البيانات الماليـة التي سـتعتمد كأسـاس لهذه التسويات، وهو أحد الضوابط الأساسيـة التي قام عليها البرنامج. ومع أخذ هذا الأمر بعين الإعتبار، فإننا لا نرى مبرراً لأية تخوفات أو تحفظات قد تطرح حول كيفية معالجة هذه المديونيات. وجدير بالذكر ما أشار إليه التقرير المشترك من أن فتح باب التسويات الفورية أمام هذه المديونيات سيكون في مرحلة لاحقـة وبعد أن تنهي البنوك تسوية المديونيات لغاية ٢٥٠ ألف دينار، وهي ترتيبات من شأنها تخليص البنوك من أعباء متابعة المديونيات الصغيرة، وبالتـالي تفرغهـا للتركيز على معالجة المديونيات الكبيرة وما يتطلبه ذلك من جهد ملموس، خاصة

في مجال الكشف عن الأوضاع المالية لهؤلاء العملاء، والتحري عن أية أصول لهم في داخل البلاد وخارجها.

٣- وحول التوصية المتعلقة بالسماح للمدينين بتداول أصولهم المرهونة لدى البنوك، أشار التقرير المشترك بوضوح إلى أن تنفيذ هذه التوصية سيقتصر على العملاء الذين وثقوا تسوياتهم. ونرى أن هذه التوصية تأتي كإجراء تكميلـي لمقترحـات تطوير البرنامج، حيث يصبح بإمكان العملاء الذين لن يدخلوا في تسويات فورية الإستفادة مما جاء في هذه التوصية. ولقد غطى التقرير بصورة واضحة ما قـد يثور من تحفظات حول هذه التوصية مبيناً أن تداول مثل هذه الأصول سيتم وفقاً لضوابط - يضعها البنك المركزي - تكفل حق البنوك بهذه الرهونات كـأطراف دائنة. وأذكر على سبيل الإيضاح أنه وأن كان للدائنين حقوق في هذه الأصـول المرهونة، إلا أن هـذه الحقوق لا تجعل الأصول المرهونة من ممتلكات الدائنين، ولا يمكن لمثل هذه الملكية أن تتحقق إلا بمقتضى حكم قضائي أو تنازل من قبل المدين يرتب أيلولة هذه الأصول إلى الدائن. ولما كانت البنوك الدائنة ليست مالكا لهذه الأصول، فقد رأينا أن السماح للمدينين بتداول أصـولهم المرهونـة، وفقـاً لضوابط يضعها البنك المركزي تكفل حقوق الدائنين وبما يسمح لهؤلاء المدينين بتنمية هذه الأصول وتطويرها، هو إجراء من شأنه أن يعود بالفائدة على البنوك وعملائها، إضافة إلى ما هو مأمول من أن يترتب على هذا الإجراء من تنـشيط لحركة التداول في سوقي العقارات والأسهم، ومن ثم التأثير إيجاباً فـي مجمـل الأوضاع الإقتصادية.

٤- ومن أجل زيادة فاعلية الإجراءات المقترحة للسماح للمدينين بتـداول أصـولهم المرهونة لدى البنوك، فقد تضمنت المقترحات المتعلقة بتطوير فاعليـة برنـامج

التسويات توصية أخرى تتعلق بتطوير نظام الحوافز لعملاء البرنـامج، وذلـك بالسماح للمدينين بإستقطاع ما نسبته ٢٠% مـن صـافي أربـاح مـشروعاتهم المختلفة، بما في ذلك الزيادة في قيم الأصول المرهونة الناتجة من حركة تـداول الأصول بيعاً وشراء، بحيث لا يتعدى سقف الحافز ١٢٠ ألف دينار. وحيـث أن النسبة المتبقية من الأرباح الصافية والزيادة في قـيم الأصـول وقـدرها ٨٠% ستوجه من جانب البنوك إلى تطوير وتنمية أصول العملاء، لذلك فإن مثل هـذا الإقتراح من شأنه زيادة درجة إهتمام المدينين بتنمية أصولهم وتطويرهـا وفقـاً للضوابط الموضوعة في هذا الشأن، وذلك بما يعود بالفائدة على البنوك والعملاء. وبالتالي تكون هذه التوصية إمتداداً للتوصية السابقة وإجراء تكميلياً لها.

٥- وحول التوصية المتعلقة بتقديم دعم مالي لبنوك العجز مرة واحدة، وبما لايقل عن قيمة شهادات الملاءة ، فقد رأينا أن هذا الإجراء يتماشى تماماً مع النصوص التي تضمنها برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة حول ضـوابط وإجـراءات الدعم المالي بما يمكن البنوك من بناء المخصصات اللازمة وتوزيع نسبة أرباح ملائمة على المساهمين. وجدير بالذكر أن الحكومة قائمة فعلاً، ومن خلال البنك المركزي، بدعم بنوك العجز مالياً منذ بداية تطبيق برنامج التسويات. وعليه، فإن التوصية الواردة في التقرير الإقتصادي المشترك، والقائمة أساساً علـى تقـديم أموال الدعم اللازمة على دفعة واحدة بدلاً من تجزئتها على مجموعـة دفعـات سنوية، إنما ترمي إلى التعجيل في بناء المخصصات اللازمة عن طريق معالجة مشاكل الربحية التي تواجه بنوك العجز، وهو إجراء يستهدف تعـديل المراكـز المالية لهذه البنوك دفعة واحدة ووضعها في مسار عملها الإعتيـادي ، وزيـادة القدرات التنافسية فيما بينها، وإعطاء البنك المركزي الفرصة لتركيز جهوده على النواحي الرقابية وتيسير تطبيق ما قد يراه من أدوات مختلفة في مجال الـسياسة

النقدية دون أن يصطدم بمشكلة ربحية هذه البنوك.هذا وسوف تكـون عمليـات الدمج المقترحة فيما بين البنوك كأحد العوامل التي من شـأنها تعزيـز فاعليـة إستخدامات أموال الدعم، إضافة إلى ما سيحققه الدمج من تقوية المراكز الماليـة لهذه البنوك وزيادة قدراتها التنافسية للعمل في الأسواق الخارجية، خاصـة فـي ضوء المنافسة القوية التي أصبحت تواجهها بنوك المنطقة في ضوء التكتل الذي ستشهده الدول الأوروبية الرئيسية في بداية عام ١٩٩٣.

وفي ضوء ما تقدم من إعتبارات، يستهدف إقتراح الدعم المالي قيام الدولة برفع يدها عن كفالة حقوق المساهمين كمرحلة أولية، تمهيداً لرفـع كفالتهـا لحقـوق المودعين بعد إنشاء مؤسسة لضمان الودائع، ومن ثم تحمل البنوك لنتائج قراراتها المختلفة ضمن مرحلة جديدة يتم خلالها معالجة الأمور إنطلاقاً من رؤية مختلفة كلية، وإنطلاقاً من التجربة الماضية بما في ذلك مسبباتها ونتائجها.

وعلى النحو الذي سبق أن أشرت إليه في أكثر من مناسبة، فإن ما سـيقدم مـن أموال دعم للبنوك سيتم إسترداده بالكامل لدى إنتهاء البنوك من بناء المخصصات اللازمة. ولعله من المفيد أن أنوه إلى ما تضمنته التوصية المتعلقة بتقـديم دعـم مالي لبنوك العجز من ضرورة وضع ضوابط وشروط لهـذه البنـوك تـسعى بموجبها إلى تحسين إداراتها وتطوير أنشطتها بما يؤدي إلى زيادة معدلات الأداء لدى هذه البنوك، وبما يسهم أيضاً في التعجيل في إسترداد أموال الدعم.

كذلك تضمن التقرير الإقتصادي المشترك توصيات أخرى فـي مجـال تطـوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، وجملـة التوصـيات التـي تضمنها التقرير المشترك في هذا الشأن تقوم على ثلاثة محاور رئيـسية، الأول

منها يتناول حماية الجهاز المصرفي وصيانته بصفته أحد القطاعات الحيوية فـي الإقتصاد الوطني، كما وأن حماية الجهاز المصرفي تعتبر أمراً ضرورياً لحماية النظام النقدي والمالي في الدولة. والمحور الثاني لهذه التوصيات هو التعجيل في معالجة ما تواجهه البنوك من مشاكل مالية، وبالتالي وضع هذه البنوك في مسار عملها الإعتيادي ضمن مرحلة جديدة تتحمل فيها نتائج عملياتها. أمـا المحـور الثالث، والذي يعتبر بمثابة محصلة نهائية لما تضمنه التقريـر المـشترك مـن توصيات في مجال تطوير فاعلية برنامج التسويات، فيقوم على أساس ما سيترتب على تطبيق هذه المقترحات من إيجابيات ناجمة عن زيادة درجة التفاعل المتوقعة فيما بين البنوك والقطاعات الإقتصادية، وبالتالي التـأثير إيجابـاً فـي مجمـل الأوضاع الإقتصادية المحلية.

ثالثاً: وحول الموضوع الثالث، والمتعلق بتنفيذ توصيات التقرير المشترك، فإننا نتفـق تماماً مع الآراء التي طرحت في الصحف المحلية حول التأكيد علـى أهميـة تفريغ مضامين التقرير في خطوات تنفيذية. ولقد كانت إهتمامات سـمو ولـي العهد حفظه الله حول سرعة تنفيذ ما جاء في التقرير المشترك واضـحة كـل الوضوح، وهي إهتمامات جاءت مترجمة في القرار الذي أصدره سموه فـوراً بتشكيل لجنة تتولى متابعة تنفيذ الإجراءات الخاصة بتنشيط الحركة الإقتصادية في ضوء تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة، وذلك بالتنسيق مع الجهـات ذات العلاقة، مع تخويل هذه اللجنة الإتصال بالجهات المختصة وإتخاذ ما يلزم بشأن إجراءات التنفيذ، وإقتراح الحلول والإجراءات التي قد يتطلبها العمل في ضوء سير تنفيذ إجراءات تنشيط الحركة الإقتصادية، إضافة إلى تحديد سبل التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بإجراء تنشيط الحركة الإقتصادية. كذلك فإن عزم الحكومة على تنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير الإقتصادي المـشترك تـم

تأكيده من خلال توجهات سمو ولي العهد حفظه الله خلال إجتماعاته مع أعضاء لجنة المتابعة. وقد كان سموه واضحاً في تأكيداته حول تنفيذ هذه التوصيات من خلال تصريحاته التي أكد فيها على ضرورة التغلب على أية معوقات قد تواجه إجراءات التنفيذ، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تظـ ـ ـل خاضـعة للتطـوير نحو الأفضل.

وإنطلاقاً من إهتمامات سموه حول سرعة تنفيذ توصيات التقرير المشترك، فقد باشرت لجنة المتابعة بوضع الترتيبات اللازمة التي من شـأنها الإسـراع فـي تنفيـذ هـذه التوصيات. وجدير بالذكر أن لجنة المتابعة، وخلال إجتماعها الذي عقدته فـي مبنـى البنك المركزي بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣، قامت بحصر وتحديد الجهات المكلفة بتنفيـذ مختلف التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة، وإقتراح الفتـرات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات والتي تتراوح من شهر إلى ستة أشهر. كما قامت اللجنة في ضوء ذلك بتوجيه رسائل إلى الجهات المعنية لحثها على سرعة تنفيذ التوصـيات الخاصة بها خلال الوقت المقترح.

وجدير بالذكر أننا بدأنا في بنك الكويت المركزي في تنفيذ ما يخصنا مـن توصـيات حول تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، حيث باشرنا في تنفيذ التوصية المتعلقة بتسويات مديونيات العملاء تجاه البنوك التي لاتزيد عن ٢٥٠ ألـف دينار، وذلك وفقاً لضوابط تم وضعها في هذا الشأن ، وهي الضوابط التـي سـبق أن بينت خطوطها العامة في الصحف المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤.

وأرجو أن أكون بكلمتي الموجزة قد ألقيـت بعـض الـضوء علـى أهـم الملامـح والمرتكزات الرئيسية لما تضمنه التقرير الإقتصادي المشترك من إجراءات وتوصيات مختلفة في مجال تطوير فاعلية برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة.

وإن كان ما جاء في التقرير الإقتصادي المشترك من توصيات يعكس رغبة مـشتركة وجادة من جانب الحكومة والقطاع الخاص في تنشيط الحركة الإقتصادية فـي ظـل الوضع الإقتصادي الراهن، وتهيئة الإقتصاد الوطني لتغيرات نوعيـة ضـمن توجـه تنموي طويل الأمد، فإنني أرى أن تحقيق ما نصبوا إليه من أهداف يتطلب في المقـام الأول التحرك من واقع الثقة والطمأنينة برشادة ما تتخذه الإدارة الإقتصادية في البلاد من إجراءات وسياسات هدفها الصالح العام، وكذلك أهمية التحرك إنطلاقاً مـن ثقـة كبيرة في ما لدى إقتصادنا من معطيات ومقومات وقدرات كامنـة علـى النمـو. وإذ نرحب بأية آراء تطرح ضمن توجه يأخذ بعين الإعتبار زيادة فاعلية أية توصيات أو إجراءات مقترحة لتحسين أداء الإقتصاد الكويتي، وإستناداً إلى عملية نقد بناءة تحركها المصلحة العامة التي يتوجب أن تكون فوق كل إعتبار، فإنني أرى أن أيـة إنتقـادات تأخذ طابع التشكيك ودون إستناد إلى أسس ومقومات صحيحة، ليست إلا نوعاً من النقد السلبي، ومحاولات لتثبيط الجهود، ولن يخفى هدفها ومغزاها على الـذين إتـضحت أمامهم الرؤية السليمة، وإستبان لهم طريق الرشاد.

أخيراً، وإن كنت لا أستطيع إلا أن أعبر عن تفاؤلي بنجاح ما تضمنه التقرير المشترك من توصيات، فإنني أرى أن كل الظروف والأوضاع المحلية والخارجية هـي ممـا يجعل الإقتصاد الكويتي على درجـة كبيرة من التهيؤ للإنطـلاق أكثر مـن أي وقت مضى.